

مجلة جامعة الجزيرة

علمية-دورية-محكمة

تصدر عن جامعة الجزيرة-محافظة إب-الجمهورية اليمنية

رقم تصنيفها الدولي المعياري

الورقية: (ISSN: ردمد: 2663-3094)

الإلكترونية: (ISSN: ردمد: 2663-3108)

ضمن منظومة الربط الشبكي للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المجلد الثالث - العدد السادس - يونيو 2020م - السنة الثالثة

توجه جميع المراسلات إلى مدير التحرير على العنوان الآتي:

المركز الرئيس: الجمهورية اليمنية - مدينة إب - مثلث المواصلات

ت: 00967-4413766 - موبايل / واتس أب: 00967- 777788187

00967- 770742701 :

الإيميل: js.university2018@gmail.com

موقع الجامعة: www.juniv.net

الأبحاث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الجامعة

محفوظة
جميع الحقوق





مجلة جامعة الجزيرة

علمية - دورية - محكمة

الإشراف العام

د/ عبد الرقيب على صبيح

رئيس التحرير

أ.د/ أحمد غالب الهبوب

مدير التحرير

د/ محمد أمين الهمام

هيئة التحرير

مراجعًا لغويًا (لغة عربية)

د/ فهد درهم الغانمي

مراجعًا لغويًا (لغة إنجليزية)

د/ عبد الملك منصور صالح

سكرتير التحرير

أ/ اليمامة عبد الله أحمد



الهيئة الاستشارية	
أ. د/ عبد اللطيف حيدر الحكيمي	أ. د/ أحمد علي الحاج
أ. د/ أنيسة محمد عبود	أ. د/ محمد عبد الله عبد العزيز
أ. د/ طارق أحمد المنصوب	أ. د/ عبد الغني يحيى الهاشمي
أ. د/ عبد الله محمد الفلاحي	أ. د/ علي عبده مطير
أ. د/ عبد الوهاب صالح العوج	أ. د/ ابراهيم سليمان حيدرة
أ. د/ سفيان عثمان المقرمي	أ. د/ نعман أحمد فيروز
أ. د/ عارف عبد الله الصباغي	أ. د/ عبد القوي علي الفقيه
أ. د/ محمد أحمد الحدا	أ. د/ حبيب محبوب العربي
أ. د/ عبد السلام علي الفقيه	أ. د/ محمد علي الجرادي
د/ صادق عبد الكريم اليوسفي	د/ محمد منصور سيف
د/ عبير أحمد عبده اسماعيل	د/ جمال محمد الحبيشي
د/ سلطان حسن الحالى	د/ عبد الله محمد الأصبهى
د/ حفظ الله يحيى سكران	د/ علي محمد الحميري
د/ عبد الملك أحمد العصري	د/ عبد الحكيم محمد الشعيبى

المركز الرئيس - الجمهورية اليمنية - مدينة إب - مثلث المواصلات

تلفون: 00967-4-413766 - فاكس: 00967-4-417818

موبايل: 00967-770742701 / 00967-777788187



أولاً-شروط النشر العامة بالمجلة:

- عدم تعارض المادة العلمية المقدمة للنشر مع قيم ومعتقدات وأعراف المجتمع اليمني والعربي.
- يقدم الباحث للمجلة إقراراً خطياً يفيد أن بحثه عمل أصيل له، ولم يسبق نشره، ولن يقدم لغرض النشر في أي جهة علمية أخرى قبل انتهاء إجراءات التحكيم.
- تنشر المجلة الأبحاث الأصلية التي تناقش قضايا وموضوعات في العلوم الإنسانية والتطبيقية.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتبعة في قواعد النشر العلمية العالمية المتعارف عليها في إعداد الأبحاث.
- تلتزم المجلة بإعلام الباحث بتسلم بحثه وتسجيله فور وصوله، وبعد اجتياز البحث المقدم للنشر لمرحلة المراجعة المبدئية، والتحكيم من قبل هيئة التحكيم تقوم إدارة المجلة بإخبار الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم نسخة أصلية رقمية من البحث إلى إدارة تحرير المجلة.
- في حال احتياج البحث إلى بعض التعديلات الشكلية أو الجوهرية تقوم إدارة المجلة بإرسال البحث الإلكتروني مع ملاحظات المحكمين إلى الباحث ليتم التعديل.
- في حال عدم قبول البحث للنشر من قبل هيئة التحكيم ترسل إدارة المجلة خطاب اعتذار عن عدم النشر علماً بأن البحوث التي ترسل للمجلة لا تعاد أو ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- تعرض البحوث والدراسات للتحكيم العلمي على نحو سري ولضمان السرية الكاملة يجب عدم ذكر اسم الباحث في أي صفحة من صفحات البحث أو أي إشارة تكشف عن هوية الباحث.
- يكتب في ورقة مستقلة، باللغتين العربية والإنجليزية، عنوان البحث وأسم الباحث وصفته العلمية وجهاه عمله وعنوانه، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد) والبريد الإلكتروني.
- البحوث التي لا تُعد وفق قواعد النشر وشروطه لا ينظر فيها ولا تعاد إلى أصحابها.
- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.
- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.
- أن يكون البحث مكتوبًا بلغة سلية، ومراعيًا لقواعد الضبط ونقاوم الرسوم والأشكال حسب معايير المجلة وبشكل رقمي، ومطبوعًا بينط (14) للمن، (16 عريض) للعناوين الفرعية، و(18 عريض) للعناوين الرئيسية، (12) للحواشى، وبخط Simple Arabic للنص العربي، Time New Romans للنص الإنجليزي.
- تؤول جميع حقوق النشر للمجلة.
- أن يكون البحث ملتماً بدقة التوثيق، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيتها في نهاية البحث ويتم التوثيق وفق إحدى الطرق المعتمدة في التوثيق وبحسب التخصص العلمي.
- تحفظ المجلة بحقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.



- ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية التي تم مناقشتها وإجازتها في حقول العلوم الإنسانية والتطبيقية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ثانياً-طلب النشر في المجلة:

ترسل الطلبات إلى بريد المجلة الإلكتروني على أن يحتوي الطلب على الآتي:

- طلب النشر في المجلة.
- سيرة ذاتية مختصرة للباحث/ الباحثين.
- ملخص باللغة العربية للبحث لا يتعدى صفحة واحدة ولا يزيد عن 150 كلمة.
- ملخص باللغة الإنجليزية للبحث لا يتعدى صفحة واحدة ولا يزيد عن 150 كلمة.
- كلمات مفتاحية أسفل صفحة المختصر أو الموجز.

ثالثاً-إجراءات النشر:

ترسل البحوث والدراسات وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى مجلة جامعة الجزيرة على العنوان الآتي:

- الجمهورية اليمنية - مدينة إب:

جامعة الجزيرة - مجلة جامعة الجزيرة.

- هاتف: 00967-4-413766 - فاكس: 417818 البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة: js.university2018@gmail.com

رابعاً-رسوم النشر في المجلة:

تتقاضى المجلة مقابل نشر البحث المحكمة والمقبولة الرسوم الآتية:

- المرسلة من خارج الجمهورية اليمنية (\$100) مائة دولار أمريكي.
- المرسلة من داخل الجمهورية اليمنية (20000) ريال يمني، منها (10000) عشرة ألف ريال للتحكيم و (10000) عشرة ألف ريال رسوم نشر.
- المقدمة من باحثي جامعة الجزيرة مجاناً.
- رسوم التحكيم غير قابلة للإرجاع سواءً تم قبول البحث للنشر أم لم يتم.

خامسًا-رسوم الاشتراك:

- للأفراد في اليمن مبلغ وقدره (10000) عشرة ألف ريال يمني.
- الاشتراك السنوي للمؤسسات في اليمن مبلغ وقدره (12000) اثنا عشر ألف ريال يمني.



بعلم

أ.د/ أحمد غالب الهبوب
رئيس الجامعة - رئيس التحرير

الافتتاحية:

اعتمدت الجامعات -ولأكثر من قرن مضى- على التنظيم التخصصي للمعرفة في تصميم برامجها الأكاديمية وأنشطتها البحثية وتقديمها لتكون منصاتٍ لتوليد المعرفة الجديدة ونشرها، ولعل من أبرز الفوائد التي اكتسبها العلم نتيجة الأخذ بهذا المنهج التخصصي الدقيق تركيز القدرات العقلية للإنسان ضمن مجال معرفي محدد، وإبعاد العلم عن خطر السطحية وشبح الغموض إلى جانب مساعدة العلماء على تعميق أبحاثهم عبر الاهتمام بأدق تفاصيلها.

إلا أنَّ التحديات العصرية أثبتت في الوقت نفسه أنَّ العمل بهذا المنهج قد دفع الكثير من الباحثين إلى الانغلاق داخل جزئيات علمية ضيقة، وأنساهم أنَّ ما يبحثونه ليس إلا جزءاً مقطعاً من كل، وهذا ما صرفهم عن البحث في علاقة تخصصهم بالخصصات الأخرى.

فقد فرضت العولمة والثورة المعلوماتية على عالمنا المعاصر متغيرات جديدة وتوجهات عديدة نتيجة لتماهي التقنيات المعلوماتية مع أجسام العلوم كافة؛ الأمر الذي أدى إلى اضمحلال الحاجز فيما بينها، وساعد على انتقال الباحثين والمناهج البحثية والمفاهيم النظرية من تخصص إلى آخر، ومن ميدان بحثي إلى آخر، إلى درجة أنَّ العمل بمبدأ التخصص المغلق لم يعد مبرراً إلا إذا سعى كل تخصص إلى الانفتاح على ما يجري من حوله، وسلم أصحابه بعلاقاته العضوية مع التخصصات الأخرى. وما زاد في هذا التوجه، ذلك التعقيد الذي طرأ على قضايا العصر الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والثقافية... التي استحال بحثها وفهمها من منظور معرفي واحد.

لذلك ظهر اتجاه البحوث البينية Interdisciplinary Researches ليشكل مجالاً خصباً للباحثين في الجامعات المعاصرة؛ لما يمثله من أهمية في دراسة الظواهر المختلفة، والمشكلات المعقّدة التي تحتاج إلى عبور الحاجز والقيود المعرفية فيما بين العلوم الاجتماعية والطبيعية؛ إذ إنَّ تلك المشكلات والتحديات بلغت من التعقيد درجة تحتاج إلى تعاون ودراسة من خلال تجاوز الحدود التقليدية فيما بين العلوم المختلفة، والانطلاق من برامج بحثية تقوم على التداخل والتكميل عبر تخصصات معرفية مختلفة، وبعد عقود من التخصص المتزايد والتباين فيما بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، تبين أنَّ هناك اتجاهًا متزايدًا نحو تعزيز البحوث البينية.

وقد تزايد الاهتمام بالبحوث البينية في ضوء ما أطلق عليه عالم الاجتماع الألماني (الريتش بيك Ulrich Beck) "مجتمع المخاطر Risk Society" الذي يشير إلى مجلل التغيرات الحديثة التي طرأت على المجتمعات الإنسانية، وكذلك الآثار الصحية والاقتصادية والبيئية التي تتعلق بالتقدم التكنولوجي، وانطلاقاً من هذا المدخل ترسخت القناعة بأنَّ جودة البحث العلمي وتفعيل دوره في



مواجهة تحديات المجتمعات المعاصرة ومتطلباتها لا يمكن أن تتم من خلال بحوث علمية منفصلة، بل تحتاج إلى برامج بحثية تقوم على التداخل والتكامل عبر تخصصات معرفية مختلفة.

لقد بات الفصل التام في التخصصات البحثية لا يتوقف مطلقاً مع منطق الواقع وحركة الحياة العصرية، ولا سيما مع تشابك القضايا وتعقد الصعوبات التي تواجه البيئة الحياتية وال المؤسسية بشكل يصعب معه حصرها في مجال تخصص واحد.

وقد دفعت تلك التطورات العلمية والمعرفية والمهنية القائمين على مؤسسات البحث العلمي في الدول المتقدمة إلى إعادة النظر في تنظيم المؤسسات البحثية التابعة لها بغرض استيعاب ظاهرة تداخل التخصصات والفرع العلمني في برامج التعليم والبحث العلمي. وهذا ما دفع عدداً من مؤسسات التعليم العالي في العالم إلى تأسيس أقسام علمية ومراكم بحثية ذات تخصصات مزدوجة.

غير أنَّ الجامعات العربية وسياساتها البحثية لا تزال غائبة عن هذا التوجه الاستراتيجي العالمي، فالطبيعة التقليدية للبني التنظيمية والثقافة الأكاديمية السائدة بقى وللأسف تشكلاً عائلاً أمام بلوغ المبادرات البينية لأهدافها المرجوة. فمعايير التمويل والتعيين والنشر العلمي والترقية العلمية، وحتى القبول في الدراسات العليا، لا تزال تكرّس التقسيمات التخصصية التقليدية في المؤسسات البحثية الجامعية وتكرّس ما يسمى بثقافة "الصومام Silos" المسائدة في الأقسام العلمية؛ الأمر الذي أدى إلى تراكم البحوث في بعض التخصصات وتكرارها بذراعه الحرية الأكاديمية والنزعة التخصصية.

لذلك هناك حاجة ملحة لإحداث تحول جذري في السياسة البحثية باتجاه القناعة العملية الراسخة بِأنَّ التخصصات البينية وما تتوفره من بحوث مشتركة باتت الضامن الأفضل لتلبية الاحتياجات الحيوية العصرية؛ وهو ما يستوجب فرملة النزعة الفردية لدى الباحثين الأكاديميين من خلال إعادة النظر في معايير النشر والترقية وتمويل البحوث العلمية، وتوجيهه رسائل طلبة الدراسات العليا نحو الدراسات البينية وإشراكهم في الفرق البحثية البينية التي تتناول قضايا المجتمع من مختلف الجوانب.

وعلى الرغم من وجود العديد من المجلات العلمية التي لا تزال تنشر جهود بحثية في مجالات العلوم المختلفة، فإنَّ هناك الآلاف من المجلات العلمية المتخصصة في النشر، ومعظمها على درجة عالية من التخصص، وتحتوي على بحوث تخصصية تم تحكيمها بواسطة متخصصين، وذلك انطلاقاً من أنَّها بهذا التوجه تلبي أبرز معايير النشر العلمي الرصين.

ومع التسليم بضرورة التخصص المعرفي للباحث وللمجلة البحثية، فإنَّا نسلم أيضاً في مجلة جامعة الجزيرة، بوحدة المعرفة وتكاملها، وندعو الباحثين والمهتمين في البحث العلمي من مختلف التخصصات العلمية والدرجات الأكاديمية للالتقاء إلى هذا التوجه البيني في البحث العلمي المعاصر.



وبإطلاله سريعة على محتويات العدد السادس، من مجلة جامعة الجزيرة، فقد تضمن الباب الأول من المجلة (12) بحثاً في مجالات متعددة، أما الباب الثاني، فيتضمن عرضاً لملخصات رسائل علمية نوقشت في الجامعة وخارجها وعددها (3).

ولا يسعنا في الأخير إلّا أن نسجل خالص الشكر وعظيم التقدير للسادة أعضاء هيئة التحرير والمحكمين والباحثين والقراء، ولكلّ من يسهم من قريب أو بعيد في الرقي والنهوض بالمستوى العلمي للمجلة لتبقى منبراً علمياً أصيلاً للتواصل الفعال بين مختلف الباحثين والمفكرين أينما وجدوا، وجسراً للتفاعل الإيجابي بين الجامعة وبينها المجتمعية، بما يفضي إلى الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل،،،

رئيس التحرير





ال-contالات

الصفحة	الموضوع	ال-
318-13	الباب الأول-الأبحاث العلمية	
35-13	الإدغام في القراءات القرآنية وما يوافقه من اللهجات اليمنية أ/ نجيب أحمد صالح العماري	1
70-37	المعادن في القرآن الكريم (دراسة موضوعية) أ.م.د/ إبراهيم حسن أحمد سلام	2
96-71	فقه الموازنات عند تعارض الضروريات د/ إسماعيل محمد السلفي، د/ بلال أحمد الهمداني	3
137-97	القضايا العقدية المتعلقة بالألوبة أ.م.د/ ماجد محمد علي أحمد شبالة	4
170-139	الذوق النبوي في المأكل والمشرب. أ/ شريف بن يحيى علي واصل	5
196-171	اتجاهات المشرفين التربويين بمكتب التربية والتعليم في محافظة إب نحو استخدام التقويم الإلكتروني (التصحيح الإلكتروني) د/ عادل علي أحمد الوراقي أ/ عبد الرقيب أحمد محمد شميس	6
214-197	تصور مقترح لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في تحسين برامج تعليم الكبار باليمن في ضوء وسائل الاتصال الرقمية المعاصرة. أ.م.د/ محمد سعيد الحاج	7
235-215	تكلفة الهدر التربوي الكمي في مرحلة التعليم الثانوي بمحافظة إب أ/ وليد علي محمد عبده حزام	8
255-237	دراسة مقارنة بعض طرق تقويم بيانات التركيب العمري والنوعي لسكان اليمن (دراسة تطبيقية). د/ حسن حسن علي عبد الملك	9
285-257	دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية في تنمية الوعي الأمني لدى الطلبة (دراسة تحليلية). أ/ حمزة عبد الرحمن أحمد علي العدينبي	10
316-287	مدى ملائمة مخرجات المعهد التقني التجاري بمحافظة إب لاحتياجات سوق العمل أ/ طلال عبد الله أحمد الوراقي	11



351-317	الباب الثاني-الرسائل العلمية	
326-3319	أنموذج مقترن لتطوير الأداء الإداري في مكاتب التربية والتعليم بالجمهورية اليمنية في ضوء إدارة التميز. الباحث/ مجتبى علي عبد الجماعي	1
334-327	أنموذج مقترن لنظام التكلفة المعيارية في مدارس التعليم الأساسي العام بمحافظة إب في الجمهورية اليمنية. الباحث/ ماجد محمد أحمد المطري	2
349-335	دور التخطيط الاستراتيجي في تحسين جودة الخدمات الصحية في المستشفيات الخاصة في اليمن. الباحث/ إبراهيم منصور علي مهروس	3

